



المصدر: الأهرام

التاريخ: ١٩٧٨/١٢/٣١

مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

السادات يوقع قرارا ينقل السلطة الكاملة للمحافظين

المحافظ يمثل رئيس الجمهورية في محافظته ومسئولته :

- ١: الاشراف على السياسة العامة للدولة في المحافظة
- ٢: كفالة الأمن السياسي والغذائي وحماية القيم
- ٣: الاشراف على جميع العاملين والمرافق العامة

الرئيس يجتمع غدا بالمحافظين في عابدين
ليسلمهم قرار نقل السلطة من أول يناير

سيسل لفساته بالمعنيين أمس ، وضع الرئيس انور السادات قرارا ينقل السلطة الكاملة الى المحافظين ، باعتبارهم ممثلين لرئيس الجمهورية كل في محافظته ، على ان يتولى المحافظ سلطة الاشراف على تنفيذ السياسة العامة للدولة في محافظته وان يعمل لكفالة الأمن السياسي والغذائي وحماية الاخلاق العامة ورفع كفاءة الانتاج الزراعي والصناعي .

وينص القرار الذي وقعته الرئيس في مكتبه بعابدين في حضور السيد حسني مبارك نائب رئيس الجمهورية ، والدكتور مصطفى خليل رئيس الوزراء ، على ان يكون للمحافظ السلطة الكاملة على جميع العاملين المدنيين في المحافظة ، وان تكون له في ذلك سلطة الوزير المختص ، كما يكون له حق الاشراف على جميع المرافق المحلية فيما عدا المرافق القومية .

ومن المقرر ان يسلم الرئيس السادات غدا الى المحافظين نص القرار في اجتماع يعقد في قصر عابدين ، ويحضره نائب رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء والوزراء . وقد قال الرئيس وهو يوقع القرار امس : « اني سعيد للغاية بان اوقع اليوم تفويض سلطاتي كاملة للمحافظين ، وهذا القرار يمثل ثورة جديدة في الحكم المحلي ، فقد اصبح المحافظون ممثلين حقيقيين للشعب » .



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

وطبقا للقرار الجمهورى الذى أصدره الرئيس السادات ، فسوف يكون للمحافظين كافة الصلاحيات التى نص عليها قانون الحكم المحلى ، فيما عدا أحكام المادتين ١ و ٢٧ .

والمعروف ان المادة ١ تنص على ان المحافظات والمدن هى وحدات الحكم المحلى ويتم انتخابها والفاؤها بقرار من رئيس الجمهورية ، ويكون لكل منها الشخصية الاعتبارية .

كما نص المادة ٢٧ على ما يلى : يكون لكل محافظة محافظ يصدر بتعيينه واعضائه من منصبه قرار من رئيس الجمهورية ، ولا يجوز للمحافظ ان يكون عضوا بمجلس الشعب أو بالمجالس المحلية ، وبمعتبر المحافظون مستقبلين بحكم القانون بانتهاج رئاسة رئيس الجمهورية ، ولا يترب على ذلك سقوط حقهم فى المهائى أو المكافآت .

وكان الرئيس السادات قد عقدا اجتماعا بعد ظهر امس ، حضره السيد حسنى مبارك ، والدكتور مصطفى خليل ، لاستعراض الخطوات القادمة لتنفيذ قانون نقل السلطة الى المحافظين . كما قام الرئيس فى هذا الاجتماع بتوقيع القرار الجمهورى بنقل سلطة رئيس الجمهورية الى المحافظين ، على ان يبدأ سريانه فى الاول من يناير سنة ١٩٧٩ .

وفى نهاية اجتماع الرئيس السادات بنائيه ورئيس الوزراء ، عقد الرئيس جلسة عمل مطولة استغرقت ساعة كاملة ، حضرها السادات : نسوى اسماعيل وزير الداخلية ، ومحمد العقيلى وزير الدولة للشئون الحزب الوطنى ، والمهندس حسب انه الكراوى وزير التعمير ، وسعد مأمون محافظ القاهرة ، وعبد الفناح عزام محافظ الجيزة ، والمهندس احمد عبد الاخر ، ويوسف مكادى ، من مسئولى الاتصال بالوجه القبلى ، وعبد اللطيف بلخية أمين الحزب الوطنى بالقاهرة ، ومحمد البطران أمين الحزب الوطنى بالجيزة ، كما حضره السيد حسنى مبارك ، والدكتور مصطفى خليل ، والسيد حسن كامل رئيس ديوان رئاسة الجمهورية .

وعلم مندوب « الأهرام » ان تعليمات الرئيس فى هذا الاجتماع تركزت على النحو التالى :

١ - ضرورة متابعة تنفيذ قرار نقل سلطات رئيس الجمهورية الى المحافظين وضمان نجاح هذه التجربة بكل الوسائل

٢ - إبعاد أى تدخل للحكومة المركزية فى العاصمة فى الشئون المحلية للمحافظات ، وقصر نشاط الحكومة المركزية على الإشراف والمناخبة

٣ - ضرورة أن توفر الحكومة المخصصات المالية المناسبة لكل محافظة حتى تستطيع أداء دورها .

وفى نصريح خاص للأهرام ، قال المهندس سليمان بنولى سليمان وزير الدولة لشئون مجلس الوزراء والحكم المطلق : ان الدراسات التى أجريت حول التجربة الجديدة قد تناولت نقل اختصاصات وزير الحكم المطلق بالكامل الى المحافظين ، ومنح رؤساء مجالس المدن والقرى السلطات التنفيذية للمحافظين ، ونقل السلطات التنفيذية من الوزراء للمحافظين ، ووضع الضوابط الكافية لضمان نجاح هذه التجربة الديمقراطية الجديدة التى نشهدها مصر لأول مرة فى تاريخها .

وقال المهندس سليمان بنولى أنمسيتم التنسيق بالكامل بين « حركة العمل » فى المحافظات وبين الوزارات فى القاهرة .

وقال ان الوزراء سيتصرفون لوضع السياسة العامة لوزاراتهم ، وتقوم كل وزارة بالتخطيط لتنفيذ هذه السياسة ، والإشراف والمناسبة اتساء تنفيذها بواسطة المحافظات .